

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

مبان : الخميس ١٠ رمضان سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١ تموز سنة ١٩٨٢ م العدد ٣٠٨٢

الفهرس

صفحة	
٩٩٨	قانون تصديق اتفاقية قرض بين الشركة العربية لصناعة الاسمنت الايضض المساهمة العامة المحدودة في المملكة الاردنية الهاشمية والمستلوق العربي للاغناء الاقتصادي والاجتماعي
١٠١١	قانون تصديق اتفاقية ضمان مشروع الاسمنت الايضض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمستلوق العربي للاغناء الاقتصادي والاجتماعي
١٠١٧	قانون معدل لقانون مجلس التعليم العالي
١٠١٩	تعليمات رقم (١١) لسنة ١٩٨٢ تعليمات انتقال الطلبة بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية واليهما
	١ - ٣٥ : جريدة الرسمية

248

3118 - 3082
19 82

هذا من المجلد

اتفاقية قرض

أولاً الشركة العربية لصناعة الأسمت الأبيض المساهمة العامة المحدودة (وتسمى فيما يلي «المقرض»)

بما أن المقرض قد طلب من الصندوق العربي أن يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع الامتصاص المشترك بين دولة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الجمهورية العربية السورية للوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية والمبرعته في الاتفاقية - المشروع .

وبما أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد وافقت هي الأخرى على أن تضمن قرض الصندوق العربي في حدود نسبة مساهمتها في رأس مال القرض،

وبما أن من أغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي والمشاريع المشتركة في الدول والبلاد العربية

وبما ان الصندوق العربي قد وافق لما تقدم على تقديم قرض الى المقرض بالشروط والاورضاع المبينة في هذه الاتفاقية .
لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الأخرى ، السداد ، مكان السداد

- ١ - يوافق الصندوق العربي على أن يعطي المقرض، وفقا لإحكام هذه الاتفاقية وشروطها، قرضا قيمته ١٠٠ مليون ذ.ك. (خمسة ملايين دينار كويتي) وذلك لتغطية جزء من التكاليف المترتبة على المشروع من العملات الأجنبية.
- ٢ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٦٪ (سبعة بالمائة) حسن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه.
- ٣ - في حالة قيام الصندوق العربي بإصدار تعهد نهائي قرض قابل للرجوع عليه، يتنازل عن طلب المقرض، تطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية يلتزم المقرض بدفع ٥٪ (خمس بالمائة) سنويا على أصل المبلغ الباقي بغير سحب الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه.
- ٤ - بحسب الفاتورة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر - إن أسألت أن القيمة ٣٦٠ يوما تقسم إلى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما، وذلك لتغطية ٣٦٠ يوما.

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ولما صدره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضامته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع بعده :-

قانون تصديق اتفاقية قرض

الشركة العربية لصناعة الامنيت الابيض المساهمة العامة المحدودة في المملكة الاردنية الهاشمية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الامنيت الابيض

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعدود فيها بين الشركة العربية لصناعة الاسمنت الابيض المساهمة العامة المحدودة في الملكية الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صحيحة وقائفة بالنسبة لجميع الغايات الموحدة منها.

1982/7/13

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
مضر بدران

أحمد عبدالكريم الطراونة
وزير الأوقاف والشؤون

والمقدسات الإسلامية
كامل الشريف

وزير
التربية والتعليم

الدكتور سعيد التل
وزير

الاشغال العامة
المهندس عوني المصري

زينار
لامسلام
بدنان ابو عوده

وزير
الزراعة

مروان حودین
وزیر

التموين
إبراهيم أيوب

وزير
الصحة

مجلسه
مجلسه

•

وزير
المالية
سالم وسعيد

وزیر امور
المواصلات
البحر

وزير دولة لشؤون رئاسة

الوزراء ووزير النقل
المهندس علي السحيبات

وزير
التربية الاجتماعية
الشيخ محمد

وزير الشؤون الب
التربية

والقروية والبيد
حسن المومني

وزير الثقافة والشباب
وزير السياحة والآثار
معن أبو نوار

وزير شؤون الأرض المحتلة
وزير الخارجية بالوكالة
حسن ام ام

حسن ابراهيم
وزير دولة لشؤون

رئاسة الوزراء
حكمت السباكت

وليد
الصناعة والتجارة
وليد

وزير الداخلية
ووزير العمل، بالوكالة

احمد غیلات

- ٥ - يلتزم المقرض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجداول السداد الوارد بالملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .
- ٦ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق العربي إحصائيات سابقة بخمسة وأربعين يوماً على الأقل ، أن يسدد قبل آجال الاستحقاق :-
(أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه أو
(ب) قسماً كاملاً أو أكثر من أقساط السداد وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الأبعد أجلاً .
- ٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهر في ٣٠ حزيران (يونيو) ٣١ كانون أول (ديسمبر) من كل سنة :
- ٨ - أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

المادة الثانية

أحكام العملات

- ١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالتأثير الكويتي .
- ٢ - يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقرض ، وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية أو التي يكون المقرض قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساوياً لمقدار الدنانير الكويتية التي لزم بالحصول على العملة الأجنبية .
- ٣ - يحفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في أن يسدد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، أما بالتأثير الكويتي ، أو بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقرض أو بالوكالة عنه . ويجوز للمقرض السداد بعملة أخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
- ولا يعتبر أن السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدنانير الكويتية أو العملة أو العملات الأخرى التي يوافق عليها وبمقدار ما يتسلمه منها ، وذلك على أساس قيمتها منسوبة إلى الدينار الكويتي .
- ٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقرض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ م . ولتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض قبل ذلك التاريخ إلا إذا وافق الصندوق العربي على ذلك .

- ٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للإحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق العربي أن يقوم الأخير بإصدار تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع المقرض أو الغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التمهيد سارياً حتى إذا ألقى المقرض أو أوقف حق المقرض في السحب .
- ٣ - عندما يرغب المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق العربي تمهيداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي بحيث يكون شاملاً للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .
- وطبائعت السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها إلا إذا اتفق المقرض والصندوق العربي على خلاف ذلك .
- ٤ - على المقرض أن يقدم إلى الصندوق العربي للمستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها :
- ٥ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لما يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لإثبات أن المقرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب تستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ - يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف المقررة للبضائع المبينة في الملحق رقم ٢ من هذه الاتفاقية ، وطبقاً للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الإدارة القائمة على تنفيذ المشروع وإدارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .
- ٧ - يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء إلى المقرض أو لأذنة وأمره .
- ٨ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ٢١ آذار (مارس) ١٩٨٥ . أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - يلتزم المقرض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللزمتين وطبقاً للأسس الإدارية والهندسية والمالية السليمة ، ومن أجل ذلك يلتزم المقرض بأن يقوم بالآتي :
- أ - أن يمين مديراً مقررهما للمشروع من ذوي الخبرة والكفاءة وعدداً كافياً من الفنيين المتفرجين ليتولوا أعمالاً المتابعة والإشراف على تنفيذ المشروع ، على أن يتم هذا التعيين في موعد أقصاه ١٩٨٢/٦/٣٠ أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .
- ب - أن يمين في موعد أقصاه ١٩٨٢/٦/٣٠ أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي الكادر الفني اللازم لتشغيل المشروع وصيافته وذلك للتعرف والتدريب على المعدات والآلات التي سيقوم بتشغيلها وصيانتها .
- ج - أن ينتهي الترتيبات اللازمة لتوفير باقي التمويل اللازم للمشروع في موعد أقصاه ١٩٨٣/٦/٣٠ أو أي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي ، وأن يوفر كذلك أية أموال إضافية بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية يتطلبها تنفيذ المشروع .

هكذا من الأهل

٥ - ان يقوم بإبرام اتفاقية مع الشركة العامة للتعبئة في المملكة الأردنية الهاشمية تقضى بتزويد المقرض بمادة الطلفة خلال العمر الانتاجي للمشروع ، كما تتضمن تحديد اسس تسعير هذه المادة ، او ان يقوم بتزويبات اخرى تكون مقبولة لدى الصندوق العربي ، لتوفير هذه المادة .

و - ان يتشاور مع الصندوق العربي حول برنامج التدريب الذي يعده المفاوض وان يساعد في تدريب الكوادر الفنية من الاقطار العربية التي تطلب ذلك .

ز - ان يقوم باجراء دراسة اقتصادية وفنية للتأكد من جدوى انشاء محطة توليد كهربائية خاصة بالمشروع وان يتشاور مع الصندوق العربي قبل اتخاذ قرار بهذا الخصوص .

ح - ان يقوم باجراء دراسة شاملة تهدف الى وضع نظام متكامل لتسويق وتسعير الاسمنت الابيض وتوزيعه في القطرين الاردني والسوري وان يتشاور مع الصندوق العربي حول اطارها ونتائجها وكيفية تطبيقها ما تشترطه من توصيات ، على ان تتم هذه الدراسة قبل نهاية عام ١٩٨٣ او اي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .

ط - ان يقوم باعداد الهيكل الاداري للشركة وانظمتها الادارية والمالية والمحاسبية والتكاليف ، بالتشاور مع الصندوق العربي وفي موعد اقضاء ١٩٨٣/٦/٣٠ او اي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .

٢ - يلتزم المقرض بان لايقوم حتى تمام سداد القرض والقوائد بأي تغيير في احواله او بيع او تحويل او تصرف في اي من اسهمه اذا كان من شأن ذلك خفض مساهمة الشركة السورية الأردنية للصناعة في رأسماله ، الا اذا وافق الصندوق العربي على غير ذلك .

٣ - يلتزم المقرض بان يقوم بتوجيه اوضاعه المالية بحيث يحافظ على النسب المالية التالية :

أ - ان لاقل نسبة الاموال الجارية التي تساوي قيمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة مضمونا في مائه (١٠٠) عن ١٥٠٪ اعتبارا من عام ١٩٨٦ .

ب - ان لاقل نسبة تغطية صافي النقد للتزويد داخليا لاقتساط القروض وقوائد بها من ١٥٠٪ .

ج - ان لا تزيد نسبة القروض الى راس المال والاحتياطيات عن ١٠٠٪/١٠٠ اذا والى الصندوق العربي على غير ذلك .

٤ - تهرم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التصاقد المباشر مع الموردين وذلك باتتباع الاجراءات التالية :

أ - الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠٠ د.ك. (عشرون الف دينار كويتي) .

يتم الاختيار بالنسب المروضة المقدمة وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم اول طلب للسحب بعد التصاقد .

ب - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠٠ د.ك. (عشرون الف دينار كويتي) .

يتمين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويقدم المقرض للصندوق العربي تقريرا بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التصاقد . ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقييد بهذا الاجراء لمبررات يقدمها المقرض ويوافق عليها الصندوق العربي .

٥ - يلتزم المقرض او من يعملون بحسابه بمسك سجلات مستوفاة يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تحويلها من القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليفه) وتوضيح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملاتها .

ويلتزم المقرض بتسكين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارة البضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع وتقديم جميع السجلات المقبولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

ويلتزم المقرض ان يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة باقتناص حصيلته من القرض ، او بالبضائع او بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع او بادارتها واعمالها .

أ - ان يقدم المقرض الى الصندوق العربي تقريرا ربع سنوي في شكل ومضمون يوافق عليها الصندوق العربي وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة .

ب - ان يقدم المقرض الى الصندوق العربي تقريرا سنويا عن سير المشروع ، وتسخره من حساباته الختامية وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة اشهر من نهاية السنة المالية .

٦ - يلتزم المقرض بان يقدم مباشرة او عن طريق جهة تابعة له بادارة المشروع وصيانته وكللك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطى اكبر فائدة ويمود باكثر نفع ، وذلك وفقا للاسس الهندسية والمالية السليمة .

٧ - يتعاون المقرض والصندوق العربي تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض القرض ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

ويتبادل المقرض والصندوق العربي الراي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقتساطه بانتظام ويلتزم المقرض بان يقوم باخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض او ينطوي على تهديد بذلك .

٨ - يقر المقرض والصندوق العربي ان في فيتها ان لا يتمتع اي قرض خارجي أكثر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال المقرض ومن اجل ذلك يتعهد المقرض بأنه في حالة انشاء او قيام ضمان عيني على امواله لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني ، ما لم يوافق الصندوق العربي على غير ذلك ، تلقائياً وينفس المقدار وبذات درجة الأولوية ومن غير ان يحتفل الصندوق العربي اي تكاليف ، كفيلا بسداد اصل قرض الصندوق العربي مع القوائد والتكاليف الاخرى ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى ولا يمتد ذلك على الضمانات العينية على الاموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يمتد على الضمانات العينية على السلع التجارية او الهامات المصروفة لكفالة ديون مستحقة للسداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لتسويتها .

٩ - يلتزم المقرض بان يسدد اصل القرض ، والقوائد ، والتكاليف الاخرى ، بالكامل دون اي خصم ، ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض ، او بمطابقة في اراضية سواء في الحاضر او في المستقبل .

١٠ - تعنى هذه الاتفاقية ، والتسديد عليها ، وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن او بمطابقة في اراضية سواء في الحاضر او في المستقبل وتقدم المقرض بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يخوضق اسداد القرض بعمليتها .

هكذا من الشاهل

١١- يكون سداد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى معفيا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين الضامن او المطبقة في اراضيه سواء في الحاضر أو المستقبل .

١٢- يقوم المقرض من ومن يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع الممولة من ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاله بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر .

١٣- يلتزم المقرض بان يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالامتناع عن القيام او السماح بأي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشروع او اعاقبة تطبيق اي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

١٤- جميع اوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات او الاجراءات التنفيذية .

١٥- جميع املاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش او الاستيلاء او المصادرة او نزع الملكية او ما مائل ذلك من اجراءات جبرية تصدر من سلطة تنفيذية او تشريعية .

المادة الخامسة

الغاء القرض ووقت السحب منه

١- يحق للمقرض ان يلغى اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بذلك . على انه لا يجوز للمقرض ان يلغى اي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد اصدر تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢- يحق للصندوق العربي بموجب اخطار الى المقرض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض اذا قسام سبب من الاسباب الآتية واستمر قائما :-

أ - عدم قيام المقرض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزامه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الأخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقية قرض اخرى بين المقرض والصندوق العربي .

ب - عدم قيام المقرض كليا او جزئيا بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق العربي باخطار المقرض بانه قد اوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض اخرى تكون قائما بين المقرض والصندوق العربي بسبب تقصير المقرض في تنفيذ احكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من المصدر قيام المقرض بتنفيذ المشروع او الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام اي سبب من الاسباب المقدمة قبل فناء هذه الاتفاقية ، من الاثر ، ما لقيامه بعد فناءها .

ويظل حق المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقفا كليا او جزئيا ، حسب الاحوال الى ان يتسلم السبب او الاسباب التي من اجلها اوقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق العربي باخطار المقرض بإعادة حق السحب على انه في حالة ترجيح الصندوق العربي الى المقرض مثل هذا الاخطار ، يعود للمقرض حقه في السحب محدودا بالتقدم ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق العربي لثل هذا الاخطار لا يؤثر في اي حق من حقوقه ولا يخل بالجراءات المترتبة على قيام اي سبب آخر لاحق من اسباب الايقاف .

٣ - في حالة ما اذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقرض ، او في حالة قيام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمر قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقرض ، يحق للصندوق العربي حينئذ او في اي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب او ذلك لايزال قائما ، ووفقا لما يراه ، ان يقرر ان اصل القرض قد اصبح مستحقا وواجب الاداء فورا بصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - اذا ظل حق المقرض في سحب اي مبلغ من القرض موقفا لمدة ثلاثين يوما ، او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق العربي ان يخطر المقرض بانتهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجه هذا الاخطار يعتبر هذا التقدير من القرض ملغيا .

٥ - أي الغاء للقرض من جانب الصندوق العربي او ايقاف حق المقرض في السحب ، لا يطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك .

٦ - يتقطع المبلغ المثلث من القرض على أساس نسبي من أقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول ومازمة على الرغم من الغاء باقي القرض او ايقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التسك باستعمال الحق - التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وناظلة طبقا لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يمتنع أو يتسك في أي مناسبة من المناسبات ، بأن حكما من احكام هذه الاتفاقية بغير سبب قانوني أو غير نافذ استنادا الى أي سبب كان .

٢ - عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تحسكه به ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تحسكه بتطبيق جزم متصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة تخوله له بمقتضاها لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتسك به أو جرى التأخر في استعماله أو التسك به . كما ان أي إجراء يتخذه احد الطرفين بصدده عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ اي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسمى الطرفان الى تسوية أي خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين في الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقرض احدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ، ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخالف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .

كلنا من الاعلى

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لمطالبة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم الحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم الحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل عينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار الحكم الثالث ، فإذا لم يتفقوا على تعيينه خلال ستين يوما من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين الحكم الثالث على أن يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الأولين .

وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحدداهما الحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتفصل هيئة التحكيم - حضوريا أو غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها بأغلبية الاصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائي كتابيا وأن يوقع عليه أغلبية الاعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا وملزما بترجيح على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان اتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الاشخاص اللذين يكلفون بالاعمال والجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديد مراعية في ذلك كالة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما أنفقه من مصروفات بمناسبة التحكيم بينا تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته او نسبة توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها . وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العادلة .

٥ - إذا مضت مدة ثلاثين يوما من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الامر إلى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات .

٦ - يجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة اي اجراء آخر يمكن تخفاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم اعلان أحد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازليا من الآن من التمسك بأن يجري الاعلان بأية طريقة او شكل آخر .

المادة السابعة

أحكام متفرقة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية او بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابيا . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاختصار قد تم قانونا . بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف المرجه له في عنوانه اللين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار إلى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض إلى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتعويض الشخص أو الاشخاص اللذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية أو اللذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ أي اجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ أي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقا لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض ، السيد رئيس مجلس ادارة الشركة العربية لصناعة الاسمنت الابيض ، أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعليل أو اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنها أن يزيدا التزامات المقترض على نحو يمثل بالتوازن العقدي ، وتكون التعديلات أو الاضافات تفضلة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهائها

- ١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت إلى الصندوق العربي أدلة واقعية تفيد
 - أ - أن ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .
 - ب - أن ابرام اتفاقية الضمان من جانب حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .
 - ج - أن المقترض قد قرر دعوة المساهمين لدفع باقي قيمة الاسهم غير المدفوعة من رأسه حسب جدول زمني يتناسب واحتياجات المشروع من التمويل ويكون مقبولا لدى الصندوق العربي .
- ٢ - اذا وجد الصندوق العربي أن الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإرسال برقية إلى المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .
- ٣ - أ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف مائة وعشرين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار إلى المقترض . وعند ارسال هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .
- ب - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ - « المشروع » يعني المشروع الذي من أجله عقد القرض والوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، أو حسبما يعيدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض المفوض وإدارة الصندوق العربي :



٢ - « البضاعة » أو « البضائع » تعني المواد والمعدات والمهمات والآلات والأدوات والخدمات الواردة ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقرض في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور . وتمن البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى دولة المقرض ولا يشمل ما يدفع من رسوم جمركية أو أية ضرائب أخرى بموجب قوانين المقرض .

العناوين الآتية عديدة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة : -

عنوان المقرض : الشركة العربية لصناعة الاسمنت الابيض .
ص. ب ٩٦٠٤٠٣ - عمان - المملكة الاردنية الهاشمية .
العنوان البرقي : تليكس ٢١٠٠٩ أنسجو
عنوان الصندوق البرقي : الصندوق البرقي للاتماء الاقتصادي والاجتماعي - بناية سوق الصفاة .
ص. ب (٢١٩٢٣) - الكويت - دولة الكويت .
العنوان البرقي : انعمري - الكويت .

واقرا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلا وتعتبر جميعا مستندا واحدا ، وقد تسلم المقرض نسختين منها وتسلم الصندوق البرقي ثلاث نسخ .

عن الشركة العربية لصناعة
الاسمنت الابيض
عن الصندوق البرقي للاتماء
الاقتصادي والاجتماعي
المفوض في التوقيع
المدير العام / رئيس مجلس الادارة

الملحق رقم (١)

جدول السداد بالآلاف الدنانير الكويتية

تاريخ السداد	القسط المستحق من اصل القرض
١٩٨٥/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٨٥/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٨٦/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٨٦/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٨٧/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٨٧/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٨٨/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٨٨/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٨٩/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٨٩/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٩٠/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٩٠/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٩١/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٩١/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٩٢/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٩٢/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٩٣/٦/٣٠	٢٦٣
١٩٩٣/١٢/٣١	٢٦٣
١٩٩٤/٦/٣٠	٢٦٦

٥٠٠٠

(خمسة ملايين من الدنانير الكويتية)

هنا من الأهل

اتفاقية ضمان

اله في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢ م
تم الاتفاق بين :

اولا : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي الضامن)

وثانيا : الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي (وتسمى فيما يلي الصندوق العربي)

بما انه قد تم بتاريخ اليوم التوقيع على اتفاقية قرض بين الصندوق والشركة العربية لصناعة الاسمنت الابيض المساهمة العامة المحسودة (وتسمى فيما يلي بالمقرض) لتمويل مشروع الاسمنت الابيض المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية (وتسمى فيما يلي بالمشروع).

وقد وافق الصندوق العربي بموجبها ان يعطي المقرض قرضا قيمته ١٠٠ مليون د.ك. (خمسة ملايين دينار كويتي) وذلك وفقا لاحكام والشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض وشريطة ان يوافق الضامن على ان يضمن التزامات المقرض بالنسبة لهذا القرض طبقا لاحكام والشروط التالية.

وبما ان الضامن قد وافق على مساهمة الصندوق العربي في تمويل المشروع.

وبما ان الضامن قد وافق في مقابل اعطاء الصندوق العربي القرض المذكور الى المقرض على ان يضمن تلك الالتزامات التي تعهد بها المقرض، كما وافق الضامن على الالتزام بشروط اخرى اتفق مع الصندوق العربي على انها ضرورية لتنفيذ المشروع بنجاح.

لذلك تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

المادة الاولى

وافق الضامن على جميع نصوص واجكام اتفاقية القرض وتعتبر كجزء من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية

يضمن الضامن دون قيد او شرط وعلى وجه التضامن كما لو كان ملتبنا اصليا وليس مجرد كفيل - المقرض في ان يقوم في المواعيد المحددة بسداد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى وفي ان يقوم بتنفيذ جميع التزاماته بالدقة وعلى اتم وجه على النحو المبين في اتفاقية القرض.

المادة الثالثة

يقرض الضامن والصندوق العربي ان في فيتهما ان لا يتمتع اي قرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق العربي وتحقيقا لذلك يتعهد الضامن في حالة تقرير اولوية ما على اموال الحكومة بكفالة سداد قرض خارجي آخر ان يصبح لقرض الصندوق تلقائيا نفس الاولوية من حيث المقدار والدرجة : وذلك لسداد اصل القرض مع الفوائد والتكاليف الاخرى ويقوم الضامن عند تقرير مثل تلك الاولوية بوضع نص صريح بهذا المعنى :

على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال التالية :

(أ) انشاء ضمانات عينية على الاموال عند شرائها ككفالة سداد ثمن شرائها.

(ب) الضمانات العينية على السلع التجارية لكفالة ديون تستحق السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لتسويتها ويفترض ان يتم سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية.

ج - الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لتسويتها.

ويشمل اصطلاح « اموال الحكومة » المستعمل في هذه المادة اموال الحكومة الضامنة و اموال اي من اقسامها السياسية التابعة لها و اموال اي من الادارات او الهيئات التابعة لتلك الاقسام السياسية والحكومة الضامنة و اموال البنك المركزي او اي مؤسسه تقوم بمهام البنك المركزي بالنسبة للضامن.

المادة الرابعة

١ - يعمل الضامن على توفير كل ما يلزم للمقرض للاستمرار في تنفيذ المشروع بالتعاضد والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس المصرفية والمالية والادارية السليمة. ويتعهد بان لا يقوم باي عمل او يسمح بالقيام باي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشروع او اعاقه تطبيق اي نص من نصوص اتفاقية القرض.

٢ - يتعهد الضامن بتوفير العملات القابلة للتحويل الحر التي تكون لازمة لقيام المقرض بتنفيذ كافة التزاماته بمقتضى اتفاقية القرض.

٣ - يضمن الضامن لتدوين الصندوق العربي المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض.

٤ - يتعهد الضامن حتى تمام سداد القرض والفوائد بان لا يقوم او يسمح بالقيام باي تغيير في راس مال المقرض اوضح او تحويل او تصرف في اي جزء من اسهم المقرض اذا كان من شأن ذلك خفض مساهمة الشركة السورية الاردنية للصناعة عن نصف مجموع اسهم المقرض، الا اذا وافق الصندوق العربي على غير ذلك.

٥ - يتعهد الضامن بان يقدم المساعدة اللازمة لتمكين المقرض من الحصول على اية مبالغ اضافية بالعملات الاجنبية او المحلية تتبين ضرورتها لتنفيذ المشروع.

المادة الخامسة

١ - يلتزم الضامن بان يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل دون اي خصم، ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن او مطبقة في اراضيه، سواء في الحاضر او في المستقبل.

واذا قسام الضامن طبقا لاحكام هذه الاتفاقية باى مدفوعات مستحقة بموجب القرض فانه يحل في حدود هذه المدفوعات محل الصندوق العربي في حقوقه.

٢ - تنفى هذه الاتفاقية، واتفاقية القرض، والتصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او المستقبل.

المادة السادسة

يكون سداد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى مضمنا من جميع قيود الطلأ المفروضة بموجب قوانين الضامن او المطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او المستقبل.

كلنا من اشعل
كلنا من اشعل

المادة السابعة

- ١ - جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو لاجراءات التفتيش.
- ٢ - جميع املاك وموجودات الصندوق العربي ودخوله تتمتع بالحصانة ضد التأميم أو الاستيلاء أو المصادرة أو الحجز أو نزع الملكية أو ما مائل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية.

المادة الثامنة

- ١ - تكون حقوق والتزامات كل من الضامن والصندوق العربي المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقاً لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية. ولا يمتنع لأي من الطرفين ان يمتنع او يتمسك في اي مناسبة من المناسبات بأن اي حكم من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً او غير نافذ استناداً الى اي سبب كان.
- ٢ - عدم استعمال اي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه بها ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة غوالة له بمقتضاها ، لا يخل بأي حق أو حقوقه ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر في استعماله أو التمسك به. كما ان اي اجراء يتخذ أحد الطرفين يصعد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته لا يخل بمفعله في ان يتخذ اي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية.
- ٣ - يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما. فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين في الفقرة التالية.

- ٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يمين الضامن احدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويدين المحكم الثالث باتفاق الطرفين وفي حالة استقالة اي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يمين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي. ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته. وتبدأ اجراءات التحكيم باعلان من أحد الطرفين الى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعة واسم المحكم المين من قبل طالب التحكيم ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعين طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه فان لم يفعل ، عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم. ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوماً من بدء اجراء التحكيم ، يجوز لأي من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ومن غير جنسية الضامن والمحكمين الاولين.

وتتقدم هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها.

وتضع هيئة التحكيم قواعد اجرائياتها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين وتفضل هيئة التحكيم - حضورياً أو غيابياً - في المسائل المعروضة عليها ، وتعتمد قراراتها بأغلبية الاصوات.

ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وان يوقع عليه اقلية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين. ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لاحكام هذه المادة نهائياً ولازمياً ويتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه.

ويحدد الطرفان مقدار التعاقب المحكمين ومكافآت فيهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم. فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك المكافآت ، قامت الهيئة بتحديد مراعاة في ذلك كافة الظروف. وتحمل كل من الطرفين ما انفقته من مصروفات بمناسبة التحكيم بينهما ، وتفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها.

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدولة العربية والاحراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة.

- ٥ - اذا مضت مدة ثلاثين من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات.
- ٦ - تجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي اجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين.
- ٧ - يتم اعلان أحد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة التاسعة ويقرر الطرفان تنازلهما من الان عن التمسك بأن يجري الاعلان بأي طريقة أو شكل آخر.

المادة التاسعة

- ١ - كل طلب أو اختصار يرجعه أحد الطرفين الى الآخر بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابته. ويعتبر الطلب قد تم والاختصار قد تم قانوناً ، بمجرد ان يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق الى الطرف الموجه له في عنوانه المين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اختصار الى الطرف الآخر.
- ٢ - يقدم الضامن الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتوقيع الشخص أو الاشخاص الذين سيقيمون نيابة عن الضامن باتخاذ اي اجراء أو التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم.
- ٣ - يمثل الضامن في اتخاذ اي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها ، السيد / رئيس المجلس القومي للتخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي. وأي تعديل أو اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها الضامن يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقعه ممثل الضامن المذكور أو أي شخص ينييه عنه ، بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على ان التعديل أو الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنها ان يزيدا التزامات الضامن على نحو يخل بالتوازن العقدي. وتكون التعديلات أو الاضافات نافذة وبلازمة بمجرد توقيع ممثل الضامن عليها بناء على التفويض المذكور.

هكذا من آخر

المادة العاشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد نفاذ اتفاقية القرض .

المادة الحادية عشرة

تنفيذاً لأحكام الفقرة (١) من المادة التاسعة فقد حدد الطرفان عنوانيهما كالتالي :

١ - عنوان الضامن : المجلس القومي للتخطيط - عمان - المملكة الاردنية الهاشمية .
العنوان البرقي والتلكس : تلكس N. P. C. JO 21319

٢ - عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي
بناية سوق الصفاة ص. ب (٢١٩٢٣) - الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي والتلكس : انعمري - الكويت - ٢١٥٣ كويت

واقاروا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلاً ، وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً ، وقد تسلم الضامن نسختين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .

عن المملكة الاردنية الهاشمية
المفوض في التوقيع
عن الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي
المدير العام / رئيس مجلس الادارة

هكذا من العمل

نحن وليد الدين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون مجلس التعليم العالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

المجلس	مجلس التعليم العالي
التعليم العالي	التعليم بعد المرحلة الثانوية لاقبل مدته عن سنة دراسية كاملة
مؤسسة التعليم العالي	المؤسسة التي تتولى التعليم العالي بما في ذلك الجامعات وكليات المجتمع
الجامعة	الجامعة المنشأة في المملكة بموجب قانون خاص
حقول التخصص	تعليم نوع من انواع المواد التعليمية او المهارات بعد المرحلة الثانوية لمدة لا تقل عن سنة دراسية كاملة في اية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي
الرئيس	رئيس المجلس
الامين العام	امين عام المجلس

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من الفقرات (د) و (ز) و (ح) و (ي) الواردة فيها والاستعاضه عنها بما يلي :

د - المراقبة على انشاء مؤسسات التعليم العالي واقرار حقول التخصص التي تدرس فيها والتبقيات التي تطرأ عليها

- و - رسم السياسة العامة لقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي .
 ح - تنسيق سياسة الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي .
 ي - تنسيق حقول التخصص بين مؤسسات التعليم العالي .

١٩٨٢/٦/٣٠

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار من أبو نوار	وزير المالية سليم مسكند	وزير الاعلام عفان أبو حوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير القواصل الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان حودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكيت	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السبعيات	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الوقف والشؤون والمغتربات الاسلانية كامل الشريف
وزير المعمل الدكتور جواد العناني	وزيرة الطبية الاجتماعية انصام الكتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملخص	وزير التربية والتعليم الدكتور سميد النل
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والغربية والبيئة حسن الموني	وزير الاشغال وتعمية الهندس موني المصري	وزير الصناعة والتجارة ووزير التكوين بالوكالة وليد عصفور

تعليمات رقم (١١) لسنة ١٩٨٢

تعليمات انتقال الطلبة بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية واليهما

صادر بالاستناد للباد (١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات انتقال الطلبة بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية واليهما في المرحلتين الالزامية والثانوية لسنة ١٩٨٢) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة الثانية : يكون للكليات والبعثات التالية المعاني المخصصة لها ادخالها ما لم تبدل القرينة على غير ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة التربية والتعليم
المائرة	دائرة التربية والتعليم في المحافظة
المدير العام	مدير عام دائرة التربية والتعليم
المكتب	مكتب التربية والتعليم الذي يتبع الدائرة
مدير المكتب	مدير مكتب التربية والتعليم
المدرسة	اي مدرسة حكومية او خاصة
شهادة الانتقال	الوثيقة المدرسية الرسمية التي ينقل بموجبها الطالب وفق النموذج المقرر .
بطاقة الطالب	البطاقة التي تسجل فيها معلومات عن الطالب خلال حياته المدرسية

المادة الثالثة : ١ - توضع جميع اوراق الطالب الذي يرغب في الانتقال وتطبق عليه اسس نظام انتقال الطلاب رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ في ملف يشتمل على مايلي :

- ١ - صورة مصدقة عن شهادة الولادة / قيد الولادة
- ٢ - بطاقة الطالب معاًء بالمعلومات حسب الاصنول
- ٣ - كشف بالعلامات التي حصل عليها الطالب خلال الفترة التي مضت على وجوده في المدرسة من الفصل / العام الدراسي
- ٤ - شهادة انتقال الطالب معاًء بجميع المعلومات المطلوبة

ب - يقوم الطالب او ولي امره بتصديق الاوراق القبلية بالمدرسة الموجودة في الملف من المكتب / الدائرة وتسليمها الى ادارة المدرسة المنقول اليها الطالب

المادة الرابعة : ١ - يتم الانتقال بين مدارس المكتب الواحد بموافقة مديرين المدرستين المختين

ب - يتم الانتقال بين مدارس المكاتب في الدائرة الواحدة بموافقة مديرين المكتبتين

ج - يتم الانتقال بين مدارس النوازل بموافقة مديرين النوازل

هكذا من العمل

المادة الخامسة : أ - يتم الانتقال من المدارس الخاصة الى الحكومية او العكس في المرحلة الالزامية وفق الاجراءات المذكورة في المادة السابقة في اى وقت من العام الدراسي :

ب - يتم الانتقال من المدارس الخاصة الى الحكومية في المرحلة الثانوية ، خلال الشهر الاول من العام الدراسي في ضوء الاستيعاب والامكانات بموجب الاوصى التي يحددها مدير المكتب قبل اسبوعين من العام الدراسي .

ج - يتم الانتقال ما بين المدارس الخاصة وفق الاجراءات المذكورة في المادة السادسة .

المادة السادسة : أ - لا يجوز انتقال طلبة الصف الثالث الاعدادى من مدرسة حكومية الى مدرسة خاصة خلال العام الدراسي .

ب - لا يجوز انتقال طلبة الصف الثالث الاعدادى خلال العام الدراسي من مدرسة حكومية الى اخرى الا في الحالات التي يوافق عليها مدير المكتب / الدائرة .

ج - لا يجوز انتقال من اتم الصف الثالث الاعدادى بنجاح في المدارس الحكومية الى المدارس الخاصة بهدف اعادة هذا الصف :

المادة السابعة : أ - يجوز للطلاب الانتقال من الفرع الاكاديمي في الصف الاول الثانوي الى الفرع العلمي خلال الشهر الاول من بداية العام الدراسي :

ب - يجوز للطلاب في الصف الثاني الثانوي الانتقال من الفرع العلمي الى الادبي خلال الشهر الاول من بداية العام الدراسي .

ج - لا يجوز للطلاب الذي نجح في الصف الاول الثانوي في المدارس الحكومية ولم يسمح له معمله بالالتحاق بالفرع العلمي وتم قبوله في الفرع العلمي في المدارس الخاصة ، العودة الى المدارس الحكومية لدراسة هذا النوع من التعليم .

د - يتم نقل الطلاب في الصف الثالث الثانوي من مدرسة الى اخرى بموافقة المدير العام المعني مع ابلاغ الوزارة بذلك .

المادة الثامنة : تصدق الشهادات التي يحملها المتقول وفقا للترتيب التالي :

أ - اذا كان الطالب المتقول قادم من بلدان يوجد فيها مستشار ثقافي اردني يعتمد توقيعه وخاتمه من قبل مكاتب التربية في المحافظات والاولوية .

ب - اذا كان الطالب المتقول قادم من بلدان ليس للوزارة فيها مستشار ثقافي يتم تصديق الوثائق من قبل الوزارة وفقا للاصول المتبعة .

المادة التاسعة : يتم قبول الطلبة القادمين من خارج المملكة في مدارسها بناء على الاوراق التوثيقية الرسمية المصدقة حسب الاصول على النحو التالي :

أ - يقبل الطلبة القادمون من البلاد الاجنبية بعد تحديد مستوى الشهادة التي يحملها الطالب المتقول من قبل قسم معادلة الشهادات في الوزارة ، ثم تحول للمدرسة المعنية عن طريق النشرة :

هكذا من الأصول

ب - يقبل الطلبة القادمون من الاقطار العربية من قبل المدارس المتفرلين اليها حسب الترتيب التالي

١ - يتم قبول الطلاب في المرحلة الالزامية بموجب السلم التعليمي الدول العربية المرفق بهذه التعليمات :

٢ - يتم قبول الطلاب في الصف الاول الثانوي حسب نوع التعليم الوارد في شهادة انتقاله او في شهادته المدرسية وفي حال عدم ورود ذلك يحق له اختيار نوع التعليم الثانوي الذي يرغب الالتحاق به .

٣ - يتم قبول الطلاب في الصف الثاني الثانوي حسب نوع التشعب الوارد في شهادته المدرسية اما اذا لم يكن ذلك واردا في شهادته المدرسية فيقبل حسب اسس التشعب المعمول بها في مدارس المملكة .

ج - يتم قبول الطلاب في الصف الثالث الثانوي حسب ماهر وارد في شهادة انتقاله او في شهادته المدرسية .

المادة العاشرة : أ - اذا تعلق على الطالب المتقول من خارج المملكة احضار وثائق مصدقة حسب الاصول تتبع الاجراءات التالية :

- يقبل الطلاب في الصف الذي تشير اليه وثائقه غير المصدقة مع اعطائه مهلة مدتها ستة اسابيع ليتمكن من تصديقها وفي حال تعلق تصديق تلك الوثائق في المدة المحددة ، يتخذ مجلس المعلمين القرار المناسب من حيث استمراره في نفس الصف في ضوء مستواه الاكاديمي وقناعات المجلس .

ب - اذا تعلق على الطالب المتقول من خارج المملكة احضار شهاداته المدرسية لاسباب خارجية عن ارادته تتبع الاجراءات التالية :

١ - يقبل الطلاب في الصفوف الابتدائية الثلاثة الاولى بموجب شهادة ولادته وبموافقة مدير المكتب .

٢ - يقبل الطلاب في صفوف المرحلة الالزامية الاخرى في ضوء فحص مستوى تجرية المدرسة بعد موافقة مدير المكتب .

٣ - يقبل الطلاب في صفوف المرحلة الثانوية في ضوء فحص مستوى تجرية المدرسة وقرار من لجنة التربية في الدائرة .

المادة الحادية عشرة : تلغي هذه التعليمات انتقال الطلاب رقم (٧) لسنة ١٩٨٠